

منظمة
العمل
الدولية

تعزيز أروضيات الحماية الاجتماعية للجميع حان وقت العمل نسبة 73

في المائة من سكان العالم
لا يتمتعون بالحصول على
حماية اجتماعية شاملة



«لقد ثبت في عصرنا هذا أن الحماية الاجتماعية
حق من حقوق الإنسان وسياسة اقتصادية سليمة»
غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

ماذا بعد؟

حان الآن وقت العمل!

التزم 184 بلداً بإرساء أروضيات الحماية الاجتماعية ووضع استراتيجيات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتفقت هذه البلدان على ما يلي:

- تحديد أهداف تتماشى مع الأولويات الوطنية
- تحديد الثغرات التي تعترض الحماية والعوائق التي تعترضها
- تصميم برامج ملائمة ومنسقة
- الربط بين الحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل
- تقدير التكاليف وتحديد الموارد المطلوبة ووضع معالم تدريجية
- التوعية بالحماية الاجتماعية

لقد أحرزت عدة بلدان تقدماً ملحوظاً، إذ وسعت نطاق تغطية الحماية الاجتماعية خلال العقد الماضي. وهي تقدم أفضل دليل على أن إقامة أروضيات للحماية الاجتماعية أمر يمكن تحقيقه.

“أمام انعدام اليقين إزاء

الانتعاش العالمي وانخفاض الطلب،

فإن اعتماد أروضية للحماية الاجتماعية يتيح

فرصة للمساعدة على إضفاء الاستقرار على الاقتصادات

وتوليد النمو الشامل وبناء الاستقرار السياسي. وأروضيات

الحماية الاجتماعية أداة لا غنى عنها في مساعدة

البلدان على الحد من الفقر وكبح انعدام

المساواة وتعزيز القدرة على الصمود وإرساء

الأساس للتنمية البشرية المستدامة.”

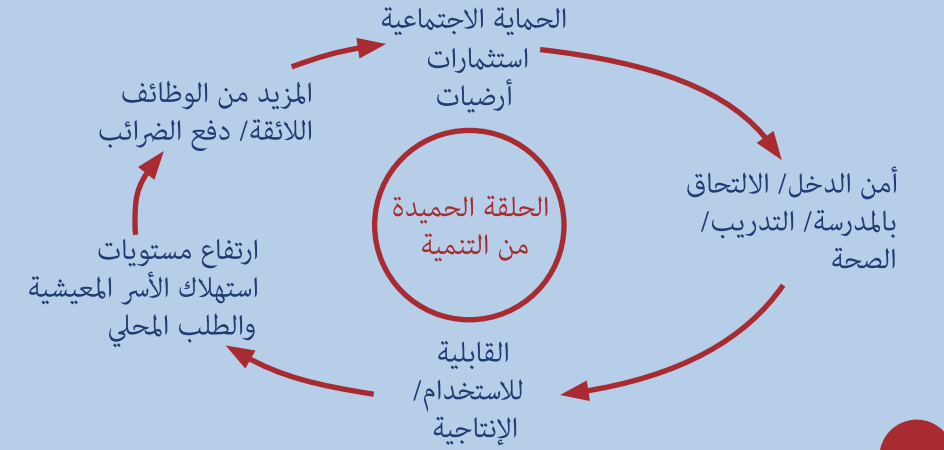
نداء مشترك بين هيلين كلارك، رئيسة مجموعة الأمم
المتحدة الإنمائية / مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

www.social-protection.org
Social Protection Platform
@soc_protection

photos: ©OPS/OMS - ©ILO

أروضيات الحماية الاجتماعية: سياسة اقتصادية سليمة

يساهم تنفيذ أروضيات الحماية الاجتماعية تنفيذاً تدريجياً في النمو الاقتصادي المستدام من خلال رفع إنتاجية العمل وتمكين الأشخاص من إيجاد وظائف لائقة وتثبيت الطلب الإجمالي وحفز الاقتصادات المحلية.



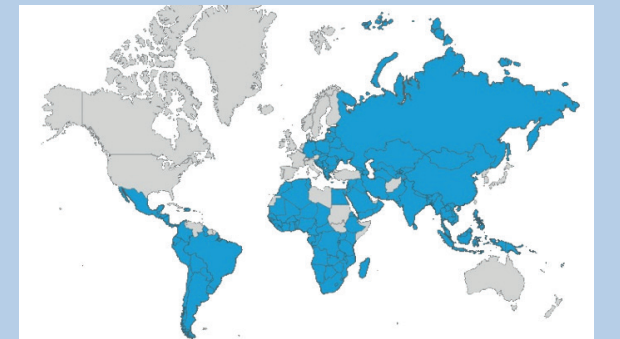
منظمة العمل الدولية تدعم البلدان في بناء أروضيات للحماية الاجتماعية

تقوم منظمة العمل الدولية من خلال برنامجها العالمي الرائد وخدماتها الاستشارية التقنية، بما يلي:

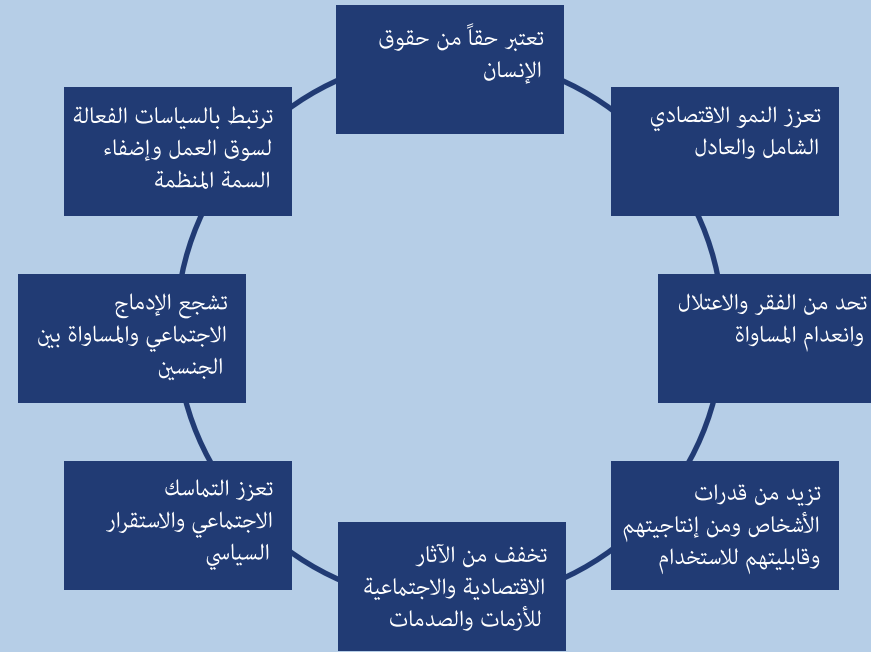
- تقديم الدعم التقني لتصميم نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها وتقدير تكاليفها
- تشجيع الحوار الاجتماعي على الصعيد الوطني بشأن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
- الدعوة إلى إنشاء أروضيات محددة وطنياً للحماية الاجتماعية لفائدة الجميع وتوخي الفعالية في الارتقاء بالبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية
- العمل بنشاط على تشجيع التصديق على اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، (رقم 102) وغيرها من المعايير الأكثر تقدماً
- استحداث المعارف وتقاسمها

تتعاون منظمة العمل الدولية مع الفرق القطرية للأمم المتحدة والمبادرات المشتركة بين الوكالات، من قبيل مجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية، الذي يشارك في قيادته كل من منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

في السنوات الأخيرة، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية في مجال الحماية الاجتماعية في أكثر من 135 بلداً



الحماية الاجتماعية هي سياسة جوهرية للتنمية المستدامة...



أرضيات الحماية الاجتماعية هي مجموعة من الضمانات المحددة على الصعيد الوطني تشمل على الأقل أربع ضمانات أساسية للضمان الاجتماعي وتكفل أمن الدخل الأساسي للجميع والحصول على الرعاية الصحية الأساسية الشاملة.

وينبغي تحديدها على الصعيد الوطني من خلال الحوار الاجتماعي، كما ينبغي أن تمكن الأشخاص من عيش حياتهم بكرامة. علاوةً على ذلك، ينبغي وضع الضمانات بموجب القانون الوطني والحرص بانتظام على رصد وتقييم تنفيذها.

وترمي توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، 2012 (رقم 202) إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في:

- (1) وضع أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية في صميم نظم شاملة للحماية الاجتماعية.
- (2) السعي تدريجياً إلى ضمان مستويات عالية من الحماية استناداً إلى اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (رقم 102) وغيرها من معايير منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي.

أرضيات الحماية الاجتماعية هي:

39%	يفتقر سكان العالم بنسبة 39 في المائة إلى الانضمام أو الوصول إلى نظام أو برنامج للتأمين الصحي	حصول الجميع على الرعاية الصحية	
41%	تتحمل الأسر المعيشية الخاصة، في المتوسط، نسبة 41 في المائة من إجمالي الإنفاق في مجال الصحة	توفير الحماية الاجتماعية للأطفال	
50%	يعيش نقص في العاملين في القطاع الصحي 10,3 ملايين عامل على صعيد العالم	توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص البالغين سن العمل	
0.4%	تخصص الحكومات في المتوسط نسبة 0,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإعانات الأطفال والأسر، لكن الأمر يتطلب مزيداً من الاستثمار	توفير المعاشات التقاعدية والرعاية للمسنين	
12%	يتوفي 18 000 طفل يومياً جراء الإصابة بأمراض قابلة للوقاية منها إلى حد كبير	لا يحظى 300 مليون مسن بأمن الدخل ليعيشوا حياة كريمة	
28%	تتلقى نسبة 12 في المائة من العمال العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم إعانات البطالة فعلاً		
39%	تتلقى نسبة 28 في المائة من النساء إعانات نقدية للأومة		
39%	تحظى نسبة 39 في المائة من العمال بتغطية تشمل الحوادث والأمراض المتصلة بالوظيفة		
49%	يتلقون معاشاً تقاعدياً 49 في المائة من الأشخاص الذين تفوق أعمارهم سن التقاعد، لا تساهم نسبة 41 في المائة من العمال (الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة) في برنامج للمعاشات التقاعدية		
41%	تساهم نسبة 41 في المائة من العمال (الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة) في برنامج للمعاشات التقاعدية		

مد نطاق أرضيات الحماية الاجتماعية تدريجياً لتشمل الجميع

"لست مضطرة إلى استجداء الآخرين"

لويزا ماركيز، 81 عاماً، من كابو فيردي، تعيش مع أحفادها في كنف مجتمع يعتمد على صيد السمك. وعلى مر السنين أصبحت لويزا تعتمد أكثر فأكثر على المساعدة التي تقدمها أسرتها لها. "الحياة صعبة ولا يمكننا أن نعتمد على البحر. أولادي يقدمون لي المساعدة بما يتيسر لهم، ولديهم أيضاً مسؤوليات أسرية."

في عام 2011، بدأت لويزا تتلقى معاشاً تقاعدياً اجتماعياً يقارب 50 دولاراً أمريكياً في الشهر. ومثل هذه الإعانة تحدث فارقاً كبيراً لا سيما في المناطق الريفية وفي صفوف النساء. وهناك العديد من النساء في كابو فيردي، اللواتي يعملن طوال حياتهن غير أنهن لا يحصلن على أي معاش تقاعدي عند بلوغهن سن الشيخوخة. "ليس ذلك بمبلغ كبير، ولكنه غير حيائي إذ أصبح بمقدوري أن اعتمد على المعاش التقاعدي لتلبية احتياجاتي الأساسية دون أن أكون مضطرة إلى استجداء الآخرين."

بدأ دفع المعاش التقاعدي منذ عام 2007، وقد شمل 74 في المائة من النساء المسنات في كابو فيردي في عام 2009، وهو ممول من الضرائب بتكلفة لا تتجاوز 0,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.